



## The Green Economy as a Solution for Sustainable Development

Hauari Souad

Department of Geography and Topography, Urban Development Laboratory, Faculty of Earth Sciences, Geography and Urban Development, University of Brothers Mentouri Constantine 1, Constantine, Algeria

## الاقتصاد الأخضر كحل لتحقيق التنمية المستدامة

هوارى سعاد

قسم العلوم الجغرافية والطوبوغرافيا، مختبر التنمية العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتنمية العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسنطينة، الجزائر



LINK الرابط	RECEIVED الاستقبال	ACCEPTED القبول	PUBLISHED ONLINE النشر الإلكتروني	ASSIGNED TO AN ISSUE الإهانة لعدد
<a href="https://doi.org/10.37575/h/geo/230008">https://doi.org/10.37575/h/geo/230008</a>	12/03/2023	13/09/2023	13/09/2023	01/03/2024
NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
6161	7	2024	25	1

### ABSTRACT

The green economy is a modern economic model that aims to achieve sustainable development by transforming the current traditional economy into a system that consumes natural resources sustainably and works to reduce pollution and climate change. A green economy is considered a solution for achieving sustainable development worldwide, where it can lead to economic, social, and environmental sustainability. A green economy can only be achieved by redirecting current investments from polluting industries to green industries, developing clean technology, and promoting sustainable agriculture. Research confirms that transforming the current economy into a green economy can lead to significant economic and social benefits, such as creating new job opportunities, increasing productivity, improving quality of life and enhancing human health and the environment. Therefore, countries and communities must work to promote a green economy and achieve sustainable development to preserve the planet and ensure social and economic welfare for current and future generations.

### المخلص

الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي حديث يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحويل الاقتصاد التقليدي الحالي إلى نظام يستهلك موارد الطبيعة بشكل مستدام ويعمل على الحد من التلوث والتغيرات المناخية. يعد الاقتصاد الأخضر حلاً لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؛ حيث يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً، ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال تحويل الاستثمارات الحالية من الصناعات التي تسبب التلوث إلى صناعات خضراء، وتطوير التكنولوجيا النظيفة وتشجيع الزراعة المستدامة. وتؤكد الأبحاث أن تحويل الاقتصاد الحالي إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يؤدي إلى فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ كتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة الحياتية للأفراد، بالإضافة إلى تحسين صحة الإنسان والبيئة. لذلك، يجب على الدول والمجتمعات العمل على تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة للحفاظ على الكوكب وضمان الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية.

### KEYWORDS

الكلمات المفتاحية

Environment, balance, renewable energy, green jobs, modern technology, social welfare

البيئة، التوازن، الطاقة المتجددة، الوظائف الخضراء، التكنولوجيا الحديثة، الرفاه الاجتماعي

### CITATION

الإهانة

Souad, H. (2024). Alaiqtisad al'akhdar kahulin litahqiq altanmiat alaiqtisadia 'The green economy as a solution for sustainable development'. *The Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, 25(1), 1-7. DOI: 10.37575/h/geo/230008 [in Arabic]

سعاد، هوارى. (2024). الاقتصاد الأخضر كحل لتحقيق التنمية المستدامة. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*, 25(1)، 1-7.

عمل لتحقيق الاقتصاد الأخضر؛ مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وغيرها؛ حيث تسعى هذه الهيئات إلى تطوير سياسات وإجراءات تشجع على تحويل اقتصادها إلى نموذج أكثر استدامة بيئياً وتشمل هذه الشروط والإطارات على سبيل المثال، تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتطوير التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز النقل العام والتخفيف من التلوث، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الأخضر. وتحقيقاً لهذا النهج الاقتصادي الجديد اتجهت الجزائر كإحدى دول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تحويل اقتصادها إلى اقتصاد أخضر كحل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تطوير الطاقة المتجددة والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وتعزيز الاستدامة البيئية.

### 1.1 إشكالية وفرضية الدراسة:

أصبح الاقتصاد الأخضر بالجزائر يشكل اهتماماً كبيراً على أنه محور التنمية ويمكن أن يسهم في تنوع الاقتصاد، في ظل البحث عن بدائل للطاقت الأحفورية والاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال التركيز على أساسيات الاقتصاد الأخضر وفق الإمكانيات والجهود الوطنية، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن يمثل الاقتصاد الأخضر حلاً لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- الاقتصاد الأخضر نهج تنموي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في إطار قانوني ومؤسسي شامل.

### 1. مقدمة

الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. يركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في الوقت نفسه مع الحفاظ على البيئة، من خلال تعزيز الاستدامة وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتطوير الصناعات النظيفة. يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تقليل التلوث والانبعاثات الضارة، واستخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز الإدارة البيئية الفعالة.

وقد بدأت كثير من الدول تتجه نحو تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، وقد زاد الاهتمام بهما على مستوى العالم خاصة بعد التوقيع على اتفاقية باريس للمناخ في عام 2015، والتي أشارت إلى الحاجة إلى خفض انبعاثات الكربون وتحقيق الاستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد؛ حيث تعطي في نطاق هذا النظام الأولوية للاستثمارات التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بطرق تقلل من التأثيرات البيئية السلبية، وتعزز استدامة الموارد الطبيعية. وعادةً ما تكون هذه الاستثمارات مرتبطة بالمشروعات البيئية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة والزراعة المستدامة والنقل العام وغيرها. وتشجع الحكومات في العديد من البلدان الاستثمارات في هذه القطاعات عن طريق توفير الجوافز المالية والتشريعات الداعمة والتركيز على تطوير البنية التحتية المستدامة.

وضعت العديد من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية شروطاً وإطارات

دعم رفاهية الإنسان والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

بشكل عام، الاقتصاد الأخضر هو نهج شامل للتنمية الاقتصادية يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

## 2.2. تعريف الوظائف الخضراء:

يشير إلى الوظائف التي تُسهم في حماية البيئة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وتعزيز الاستدامة، وهي تدخل في إطار تحقيق الاقتصاد الأخضر. وتشمل هذه الوظائف جميع المهن والأنشطة التي تتطلب مهارات وخبرات تقنية محددة تتوفر في العديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والنقل العام، والتصميم البيئي، والتكنولوجيا النظيفة، والتدريب البيئي، والإدارة البيئية، والعمليات الصناعية الخضراء، والإدارة المستدامة.

وتهدف الوظائف الخضراء إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي دورًا حيويًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الوظائف الخضراء في المستقبل، نظرًا لتزايد الاهتمام بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث، والتغيرات المناخية، وتحسين جودة الحياة.

## 2.3. أهداف الاقتصاد الأخضر:

يحقق الاقتصاد الأخضر العديد من الأهداف التي ترمي إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ فهو يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن مع الحفاظ على البيئة، وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من الاستنزاف والتلوث وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة، وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية، وتحسين صحة الإنسان، وجودة الحياة من خلال التقليل من استخدام الموارد الطبيعية وتحسين كفاءتها، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويحد من انبعاثات الكربون. ويسعى الاقتصاد الأخضر أيضاً إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والحيواني والنباتي، ومنع فقدان الأنواع. وتحسين الأمن الغذائي والزراعي من خلال تحسين الممارسات الزراعية وتحقيق الاستدامة، إلى جانب تعزيز الابتكار والبحث والتطوير والتعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات في مجال الاقتصاد الأخضر، والتقليل من مخاطر التغير المناخي والالتزامات البيئية المختلفة، كما يسهم في إيجاد الوظائف الخضراء وتوفير فرص عمل متزايدة في قطاعاتها المختلفة.

وقد تختلف الأهداف المحددة للاقتصاد الأخضر حسب الدولة والمنظمة والمؤسسة المعنية بهذا المفهوم، ولكن الهدف الرئيس هو تعزيز الاستدامة والتحول إلى اقتصاد يحقق التنمية المستدامة، ويوفر فرص العمل والازدهار الاقتصادي في المدى الطويل.

وبشكل عام، يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر يُسهم في تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة.

## 2.4. شروط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

يتطلب الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها في:

- الاهتمام بالتكنولوجيا وتوفير الكفاءات اللازمة للمؤسسات، مع التركيز على تطوير الكفاءات الجديدة بشكل مستمر.
- توفير فرص العمل ذات النوعية الجيدة وتحسين شروط العمل والمسارات الوظيفية ومستويات الأجور.
- عدم إهمال الأنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين المشاريع والقرارات الاستراتيجية.
- ضمان إدماج الشركاء الاجتماعيين على جميع المستويات ومتابعة تقدم العمل في كل قطاعات الاقتصاد الأخضر.
- توفير الدعم والتحفيز من خلال الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي واستخدامه لإيجاد الثروة الجديدة. (بديار وبكريتي، 2019: 21)

• الاقتصاد الأخضر حلّ أمثل لتحقيق تنمية مستدامة.

## 1.2. أهمية الدراسة وأهدافها:

تتجلى قيمة هذه الورقة البحثية في أصالتها العلمية؛ لأن إشكالية اعتبار الاقتصاد الأخضر حلاً لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات الموجودة على أرض الواقع يشكل أحد المساعي الإستراتيجية الكبرى التي تسعى إلى وضع أسسها وتطبيقها كسبيل لبلوغ أقاليم قابلة للحياة، مرنة ومستدامة وضمن توريثها للأجيال المستقبلية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الممارسات التنموية التي توجد معها بيئة متوازنة ومستدامة.

## 1.3. منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي النظري؛ إذ تهدف إلى وصف وتحليل مفهومي الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وتسعى لفهم العلاقة بينهما وتطبيقها على الواقع الجزائري لتقييم مدى تبني الاقتصاد الأخضر كنهج اقتصادي حديث، وتأثيره في تحقيق التنمية المستدامة كهدف استراتيجي.

## 1.4. حدود البحث:

- الحدود المكانية: دولة الجزائر الواقعة شمال أفريقيا، وهي إحدى دول المغرب العربي الكبير.
- الحدود الزمانية: منذ اتفاقية باريس للمناخ في عام 2015 إلى يومنا هذا.
- الحدود الموضوعية: الاقتصاد الأخضر كحل لتحقيق التنمية المستدامة.

## 2. مفاهيم نظرية في الاقتصاد الأخضر

ظهرت مبادئ الاقتصاد الأخضر كاستجابة للمشاكل البيئية والاجتماعية المرتبطة بالنمو الاقتصادي التقليدي. ورغم ظهور تجارب الاقتصاد الأخضر في الثمانينيات، إلا أنه لم ينتشر على نطاق واسع إلا في التسعينيات؛ حيث عرف في البداية بأنه "الإدارة البيئية للاقتصاد"، ولكن التحديات المجتمعية والبحث عن أساليب جديدة للتنمية المتضمنة للبعد البيئي والاجتماعي أعطت الاقتصاد الأخضر اهتمامًا متزايدًا كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة حينما تطورت الأفكار والمبادئ المتعلقة به وأصبح المصطلح شائعًا يعبر عن الأساليب البديلة للتنمية الاقتصادية، وبشكل جزئيًا أساسيًا من الحلول اللازمة للتحديات البيئية والاجتماعية التي تنشأ عن النمو الاقتصادي غير المستدام.

## 2.1. الاقتصاد الأخضر:

تمّ تعريف الاقتصاد الأخضر ومناقشته في سياقات أكاديمية وسياسية مختلفة، وبعد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "نحو اقتصاد أخضر: مسارات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" واحدًا من أقدم وأكثر التعريفات تأثيرًا. وفقًا لهذا التقرير، يتم تعريف الاقتصاد الأخضر على النحو التالي: "الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير. ببساطة، يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال في استخدام الموارد وشامل اجتماعي" (UNEP, 2011: 2).

يأتي تعريف آخر شائع للاقتصاد الأخضر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، والذي يعرفه بأنه: "اقتصاد منخفض الكربون، وكفاءة في استخدام الموارد، وشامل اجتماعيًا، ويهدف إلى النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة" (OECD, 2020: 195).

تعكس هذه التعريفات السمات الأساسية للاقتصاد الأخضر، وتتضمن الأولويات المتعلقة بتحقيق التنمية منخفضة الكربون، وكفاءة استخدام الموارد، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. ويسعى الاقتصاد الأخضر إلى إنشاء نظام اقتصادي أكثر استدامة ومرونة يمكنه

## 2.5. القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الأخضر:

بما أن الاقتصاد الأخضر قائم على تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة، فإنه بالضرورة يشمل القطاعات الاقتصادية التالية:

### 2.5.1. قطاع الطاقة المتجددة

الطاقة هي المحرك الأساسي لكل عمليات الإنتاج التي يقوم عليها الاقتصاد، وتعتمد بالدرجة على الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة، الهواء والماء، وتهدد في كثير من الأحيان الحياة. لذا فإن أهم قطاع تداركه الاقتصاد الأخضر هو تطوير الطاقة باستخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء والطاقة الحرارية، لتقليل من الانبعاثات الضارة التي يصدرها الوقود الأحفوري، وتشمل الطاقة المتجددة:

- **الطاقة الشمسية:** تنتج الطاقة الشمسية عن طريق استخدام الألواح الشمسية المصنوعة من السيليكون لتحويل الضوء الشمسي إلى كهرباء، وتستخدم في العديد من التطبيقات، بما في ذلك توفير الطاقة للمنازل والشركات.
- **طاقة الرياح:** تعتمد على استخدام الرياح لتوليد الكهرباء، وتتكون من مجموعات من التوربينات الهوائية العملاقة التي تقوم بتوليد الكهرباء عندما تدور.
- **الطاقة المائية:** تعتمد على استخدام قوة الماء لتوليد الكهرباء، ويتم ذلك عن طريق استخدام السدود والأنابيب لتدفق المياه وتوليد الكهرباء.
- **الطاقة الحرارية:** تعتمد على استخدام حرارة الأرض لتوليد الكهرباء، ويتم ذلك عن طريق استخدام مضخات حرارية لسحب الحرارة من الأرض وتحويلها إلى كهرباء.

يتم استخدام الطاقة المتجددة في العديد من الدول حول العالم، وتزداد شعبيتها باستمرار؛ حيث يتم العمل على تطوير تقنيات أكثر كفاءة وتحسين استخدام الطاقة المتجددة في الصناعات المختلفة، وهي تشكل جزءاً مهماً من جهود العالم في تخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق التنمية المستدامة.

### 2.5.2. قطاع النقل

يعد قطاع النقل الأخضر واحداً من أهم القطاعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة في العديد من الدول؛ حيث يسعى هذا القطاع إلى توفير وسائل نقل صديقة للبيئة وخالية من الانبعاثات الضارة لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للسكان.

تعتمد السياسات الحكومية والقطاع الخاص بشكل كبير على توفير الدعم والتشجيع لاستخدام الوسائل النقل الأخضر وتطويرها، وذلك من خلال توفير الحوافز المالية والتشريعية المناسبة لجعل هذا النوع من النقل أكثر جاذبية للمستخدمين، وتشجيع استخدامه في أنشطة النقل المختلفة، مثل النقل العام والخاص.

يمكن تقسيم النقل الأخضر إلى عدة أنواع، مثل النقل الكهربائي والنقل الهجين، والنقل العام والنقل الخاص، ويمكن أن يكون لكل نوع ميزاته وعيوبه وتحدياته الخاصة.

يتطلب قطاع النقل الأخضر تطوير بنية تحتية مناسبة، مثل شبكات شحن السيارات الكهربائية، وتوفير محطات توليد الطاقة المتجددة التي توفر الكهرباء لشحن هذه المركبات، بالإضافة إلى تطوير تقنيات البطاريات لزيادة قدرة التخزين وتطوير الأنظمة الذكية لإدارة استخدام الطاقة.

بشكل عام، يعد قطاع النقل الأخضر مجالاً مهماً للاستثمار والتطوير؛ حيث يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في تحسين جودة حياة السكان وتحقيق التنمية المستدامة مع تطور التكنولوجيا وتوسع استخدام الطاقة.

### 2.5.3. قطاع البناء الأخضر

يعد قطاع البناء الأخضر أحد القطاعات الحديثة في مجال العمارة والهندسة؛ حيث يهدف إلى تقليل التأثير السلبي للمباني على البيئة، وتوفير الموارد الطبيعية والطاقة، وتعزيز الصحة والراحة للسكان، وذلك عن

طرق استخدام تقنيات وأجهزة متطورة كالعزل الحراري، والتهوية الطبيعية، والأجهزة الكهربائية ذات الكفاءة العالية، مما يسهم في توفير الطاقة وتخفيض فواتير الكهرباء، إلى جانب التركيز على استخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال في البناء، مثل الخشب المعاد تدويره، والحجر الطبيعي، والزجاج المزدوج، وذلك لتقليل الاستهلاك المفرط للمواد البترولية وتقليل تأثيرها على البيئة. ويسهم أيضاً في تحسين جودة الهواء والمياه المحيطة بالمبنى، ويقلل من التلوث وتأثيره على صحة السكان.

### 2.5.4. قطاع الزراعة الخضراء

يعد قطاع الزراعة الخضراء أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأخضر؛ حيث تعتمد ممارساته على مبادئ التنمية المستدامة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع مزيداً من النمو والتطور في المستقبل؛ حيث تزداد الحاجة إلى تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة من الغذاء والوقود والمنتجات الزراعية الأخرى، مما يعزز الاهتمام بالزراعة الخضراء كمصدر مهم لتلبية هذه الاحتياجات. ومع ذلك هناك تحديات متعددة تواجه الزراعة الخضراء، مثل تغير المناخ ونقص الموارد المائية والتربة الزراعية، ويتطلب تجاوز هذه التحديات تبني ممارسات زراعية أكثر فعالية واستدامة، بالإضافة إلى توسيع استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.

وعليه يمكن القول إن الزراعة الخضراء تعدّ قطاعاً حيوياً في الاقتصاد الأخضر، وتلعب دوراً مهماً في توفير الغذاء والوقود والمنتجات الزراعية الأخرى بطريقة مستدامة وفعالة، وفي الوقت نفسه تعمل على المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي.

### 2.5.5. قطاع إدارة النفايات

يعد قطاع إدارة النفايات من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأخضر، وتمثل أهمية هذا القطاع في تحويل النفايات من مصدر ملوث للبيئة إلى مورد اقتصادي، محققة بذلك استدامة بيئية من خلال تشجيع إعادة تدويرها، وتوسيع استخدامات منتجاتها. كما تهدف إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال تحويل النفايات إلى مصادر للطاقة والمواد الخام وتوفير فرص العمل الخضراء.

يشمل قطاع إدارة النفايات في الاقتصاد الأخضر عدداً من الأنشطة والخدمات، مثل جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها والتخلص منها بطرق صحية ونظيفة، وتشمل أيضاً التدابير الوقائية، مثل الحد من إنتاج النفايات، وتحسين إدارة المواد الخطرة.

وبالتالي فإن قطاع إدارة النفايات في الاقتصاد الأخضر يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص الوظائف الخضراء، وتعزيز الابتكار والتقنيات النظيفة مع تحسين ظروف العمل وجودة الحياة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن مع الحفاظ على البيئة وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

### 2.5.6. قطاع إدارة السياحة الخضراء

تشكل السياحة الخضراء جزءاً مهماً من الاقتصاد الأخضر؛ حيث تهدف إلى تشجيع السياحة المستدامة والمسؤولة بيئياً واجتماعياً. وتستند السياحة الخضراء إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة؛ حيث تهدف إلى توفير تجارب سياحية فريدة وممتعة بينما تحافظ على البيئة والثقافة المحلية وتدعم المجتمعات المحلية.

وتتبنى صناعة السياحة الخضراء معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتعمل على تحقيق التوازن بين الاحتياجات السياحية والحفاظ على البيئة والتراث الثقافي.

يشمل قطاع إدارة السياحة الخضراء العديد من المهنيين والوظائف، بما في ذلك مديري السياحة، ومخططي السياحة، والمسؤولين عن التسويق والترويج، وموظفي الحماية البيئية، وموظفي الإرشاد السياحي، وغيرهم. يهدف القطاع إلى تعزيز السياحة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وفعالة، مع التركيز على الحفاظ التراث الطبيعي والثقافي للمنطقة.

التالية:

- القضاء على الفقر في جميع أشكاله في جميع أنحاء العالم.
- تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان الصحة العامة والرفاهية للجميع، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة وتحسين الصحة العقلية.
- توفير فرص التعليم الجيد للجميع، وتحسين مستوى القراءة والكتابة والمهارات الأساسية.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من ضمان حقوقهن.
- توفير الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع وتعزيز الممارسات المستدامة في إدارة الموارد المائية.
- تعزيز استخدام الطاقة المستدامة والنظيفة وتوفير وصول الطاقة للجميع.
- تحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير الوظائف اللائقة وتعزيز الصناعات المستدامة.
- تعزيز الصناعة والابتكار وتوفير البنية التحتية المستدامة والموثوقة.
- تقليل الفوارق بين الدول وداخلها، وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحرومة.
- تعزيز تطوير مدن مستدامة شاملة ومرنة وصامدة.
- تعزيز الإنتاجية والاستهلاك المستدامين وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق التكيف مع تأثيراته.
- حماية الحياة البرية والبحرية وتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والشامل.
- تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية القانونية والمساواة في الوصول إلى العدالة.
- تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز التضامن الدولي.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة جهداً مشتركاً من قبل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية؛ حيث يجب أن تلتزم الحكومات بتحقيق هذه الأهداف وتدارك التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى المشاركة الفعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركات، وذلك من خلال تعزيز الشراكات والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة. علاوة على ذلك، يجب تطوير سياسات وبرامج لتنفيذها بطريقة فعالة ومستدامة، وتوفير الإطار القانوني اللازم لذلك. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف أيضاً توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بها، وتحسين التكنولوجيا والابتكار لتحسين الإنتاجية والاستدامة في جميع القطاعات. كما يجب تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة، وتقديم الدعم المالي والفني للدول النامية في سبيل الوصول إلى تنمية مستدامة للجميع.

### 3.3.3. أبعاد التنمية المستدامة:

تم تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة، هي:

#### 3.3.3.1. البعد الاقتصادي

يتضمن هذا البعد التنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث تسعى الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يتوافق مع المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والتحكم في انبعاثات الكربون، وتغير المناخ. وتتضمن الأهداف التي تهدف إلى تحقيق هذا البعد الاقتصادي من أهداف التنمية المستدامة، تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتعزيز الصناعات الحرفية والابتكارية والتكنولوجية والتجارية. وإيجاد فرص العمل المستدامة، وتوفير مصادر الدخل المناسبة لتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

#### 3.3.3.2. البعد الاجتماعي

يتعلق هذا البعد بتحسين جودة الحياة والرفاهية الاجتماعية، ويشمل توفير فرص العمل والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان. ومن الأهداف التي تهدف إلى تحقيق هذا البعد الاجتماعي من أهداف التنمية المستدامة، تحسين صحة

تشمل بعض الممارسات المستدامة التي يمكن اتباعها في إدارة السياحة الخضراء الاهتمام بتعزيز الوعي البيئي للزوار والمسافرين، والحد من التأثير البيئي للسياحة، وتشجيع استخدام وسائل النقل العام المستدامة والتخفيف من استخدام السيارات الخاصة، ودعم الأنشطة المحلية والتجارية في المناطق السياحية، والتركيز على التعليم والتدريب لتحسين مستوى الخدمة وجودتها.

وبذلك، يمكن أن تُسهم السياحة الخضراء في تحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

### 3. التنمية المستدامة مفاهيم

مع زيادة الوعي بالسلبيات الخطيرة التي أخذت تترامم بسبب السياسات الاقتصادية الرأسمالية في الدول الغربية منذ بدايات القرن العشرين، تطور مفهوم التنمية ليصبح بعد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 يعرف بالتنمية المستدامة، وأُعيد كـمصطلح رسمي بعد نشر تقرير لجنة بورتلاند (BRUNDTLAND) سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التي وضعت أول تعريف لها على أنها "التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (WCED, 1987: 24).

#### 3.1. تعريف التنمية المستدامة:

تطورت المفاهيم وتعددت بسبب تعدد الاختصاصات التي دخلت عليها فمن بين أهم التعريفات نذكر ما جاءت به مؤسسة (COGITERRA SART) في 2006 بأن "التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاث، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية..." (ديب ومهنا، 2009: 489). وحسب أبو النصر ومدحت محمد (2017: 79)، فالتنمية المستدامة هي "محاولة لتوفير أفضل النتائج للإنسان على البيئة الطبيعية التي يعيش عليها حاضراً ومستقبلاً. إنها وسيلة لتنظيم الحضارة والنشاط الإنساني ليصبح المجتمع وأفراده قادرين على تلبية حاجاتهم والتعبير عن طاقاتهم القصبى وفي الوقت نفسه الحفاظ على التنوع والنظام الحيوي الطبيعي مع التخطيط للاستمرار في ذلك للمدى البعيد، كما أنها تؤثر على كل مستويات التنظيم الاجتماعي من أصغر وحدة سكنية إلى كامل الكرة الأرضية" وهي أيضاً "تغيير اجتماعي موجه يخضع لعملية معقدة واعية على المدى الطويل، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، العمرانية، البيئة والتكنولوجية دون تجاهل الضوابط البيئية".

التنمية المستدامة هي أيضاً نهج أوسع وأكثر شمولاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يعترف بالترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة لضمان قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على تلبية احتياجاتها والتمتع بنوعية حياة عالية. يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي (WCED, 1987: 29).

وعليه يمكن القول إن التنمية المستدامة تعتمد على مفهوم توفير الحاجات الأساسية للإنسان، مثل الغذاء والمأوى والمياه والطاقة والنظافة، بينما تحافظ على استدامة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتعزز العدالة الاجتماعية وتحقيق الازدهار الاقتصادي والثقافي في المجتمعات. وتشمل التنمية المستدامة أيضاً توفير فرص العمل اللائقة وتعزيز الشمولية الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة. ويهدف المفهوم إلى التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوقت الحالي وفي المستقبل.

#### 3.2. أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق تحسين الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بتحديد 17 هدفاً عاماً تتمحور حول النقاط

واحدة متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المختلفة في العالم.

## 5. استراتيجيات الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

شهدت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة منذ أكثر من عشرين سنة أدت إلى تغيير توجهاتها الاقتصادية. وبتوقيعها معاهدة باريس 2015 أصبحت ملزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة، فبدأت تسعى نحو تغيير اقتصادها من الاقتصاد الأسود الملوث الذي يعتمد على الوقود الأحفوري إلى الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة.

### 5.1. الإطار القانوني للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر:

بادرت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى التمسك بمبادئ التنمية المستدامة عن طريق إدراجها في سياساتها وقوانينها منذ قرابة العشرين سنة؛ حيث اتخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة فأصدرت منذ 2001 جملة من القوانين لحماية البيئة وضبط النمو الاقتصادي والاجتماعي كقانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وقانون البيئة الذي أكد على ضرورة الحفاظ على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية للمحافظة على التنوع البيولوجي وقانون المحافظة وتمثين الساحل، إلى جانب قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات بكل أنواعها لا سيما الملوثة والخطرة على البيئة.

وبعد توقيع معاهدة باريس في 2015، التزمت الجزائر بتنفيذ أهداف التنمية بتبني 14 هدفاً من بين 17 هدفاً حددته الأمم المتحدة؛ حيث تكفلت بوضع إستراتيجية وطنية للبيئة (2017-2035) تركز على سبعة محاور من بينها تطوير الاقتصاد الأخضر عن طريق وضع مجموعة من الآليات القانونية، تسمح بتطبيقه على أرض الواقع وفقاً لمنهج ورؤية شاملة.

وتشتمل سياسة الاقتصاد الأخضر في الجزائر على تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أكثر استدامة وصديقة للبيئة من خلال تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحسين جودة الهواء والمياه؛ حيث قامت بوضع إطار قانوني مرن وشامل لكل قطاعات الاقتصاد الأخضر بإصدار عدة قوانين ومراسيم تشجع خاصة على الاستثمار فيه، مثل القانون الخاص بتنمية الطاقة المتجددة والاستفادة منها، والقانون الخاص بتوفير الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، والقوانين الخاصة بإدارة النفايات وتمثينها وإعادة تدويرها والتخلص منها بطرق صديقة للبيئة. (فرطاس، 2021: 64).

وتعدّ الخطة الخماسية للنمو (2019-2025) من الخطط الحديثة الهادفة والداعمة إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها وتشجع قيام الاستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الصناعة، الفلاحة، البناء، تدوير النفايات والسياحة) إلى جانب اعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الاستثمار والابتكار، وتبني التكنولوجيات الحديثة تطوير الشركات الصغرى والمتوسطة.

### 5.2. الإطار المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر:

من أجل بلوغ غايتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عمدت الدولة إلى وضع إطار مؤسسي الذي من مهامه الرئيسية حماية البيئة، وتشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، ومن هذه المؤسسات نذكر:

- المؤسسة الوطنية للتربية والتطوير الزراعي: وتهدف المؤسسة إلى دعم وتحسين الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية من خلال توفير التدريب والاستشارات والتطوير التكنولوجي.
- وكالة الطاقة المتجددة والكفاءة الطاقوية: تهدف الوكالة إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها من خلال تقديم المشورة والدعم التقني والتعليم والتدريب.
- الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: ويهدف الصندوق إلى تمويل

الفرد والمجتمع والتعليم والمساواة بين الجنسين، وتوفير فرص العمل اللائق والحد من الفقر والجوع.

### 3.3.3. البعد البيئي

يهدف إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتقليل تأثيرات النشاطات الاقتصادية عليها من خلال التنمية المستدامة، والتوجه نحو استخدام موارد الطاقة المتجددة وتحسين إدارة المخلفات، والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من التلوث للأجيال الحالية والمستقبلية. ويشمل هذا البعد الأهداف التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي والغابات، وتحسين جودة الهواء، والمياه والحد من التلوث، وتغير المناخ.

ويعدّ تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة أمراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث إن تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسين الأوضاع الاجتماعية تعتمد على بعضها البعض وتتفاعل معاً بصورة وثيقة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويتطلب تحقيق هذه الأبعاد وجود إطار مؤسسي وتشريعي فعال ومنسجم. يشمل هذا الإطار عدة عناصر من بينها تحسين القوانين واللوائح والسياسات الحكومية لتشجيع الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحفيز الابتكار، وتعزيز الاستثمار في التقنيات الخضراء. كما يشمل أيضاً تشجيع التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، وتوفير المساعدة اللازمة للبلدان النامية، والتحول إلى نموذج تنموي أكثر استدامة.

## 4. علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة

الاقتصاد الأخضر و"التنمية المستدامة مفهومان مترابطان يستخدمان في كثير من الأحيان لوصف نهج أكثر إنصافاً ومراعاة للبيئة وللنمو الاقتصادي. وترتبط العلاقة بينهما بشكل وثيق؛ حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر يشكل إحدى الوسائل التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

يتضمن الاقتصاد الأخضر استخدام التكنولوجيا والممارسات البيئية الحديثة والمستدامة، وتعزيز الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة والصحة البيئية، وتقليل الانبعاثات الضارة والتلوث. كما يهدف الاقتصاد الأخضر إلى توفير فرص العمل المستدامة وتعزيز الشمولية الاجتماعية، وبالتالي يمكن أن يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتنمية المستدامة أن تدعم الاقتصاد الأخضر؛ حيث تشجع على تطوير الاقتصادات المحلية المستدامة، وتعزيز الابتكار والتنوع البيولوجي، وتوفير الطاقة النظيفة والمواد الخام المستدامة والإدارة البيئية الفعالة، وتعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي.

بشكل عام، يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة يمكن أن يعملوا معاً بشكل متكامل لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والشركات والمجتمع المدني والفرد؛ حيث يتطلب تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة جهوداً مشتركة من الحكومات والشركات والمجتمع المدني والفرد؛ حيث يجب تبني استراتيجيات وسياسات مستدامة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والتكنولوجيا المستدامة، وتوفير الدعم المالي والتدريب والتحفيز لتعزيز الاستدامة.

ويجب أن يتم التركيز على تعزيز الابتكار والتنوع البيولوجي والاستدامة في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي والتعليم، والتدريب وتحسين جودة الحياة والصحة البيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

وبالتالي، يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لا يعبران فقط عن أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية، ولكنهما أيضاً إستراتيجية

الاقتصادية، والإشراف البيئي، والعدالة الاجتماعية. انطلقت الجزائر في تفعيل هذا القطاع منذ 2008، بإدخال آليات وبرامج متطورة، ومن بين المشاريع التي وضعتها ما يلي:

- إدارة المياه الزراعية بوضع تقنيات توفير المياه لتحسين كفاءة استخدامها في الزراعة، مثل استخدام الري بالتنقيط والرش المحوري وغيرها من تقنيات توفير المياه.
- تطوير ممارسات الزراعة الحيوية واستخدام الأسمدة العضوية، وتقليل استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية في الزراعة. للحد من تأثيرها البيئي وتحسين جودة التربة.
- دعم صغار المزارعين الذين يشكلون جزءا كبيرا من القطاع الزراعي في البلاد. عن طريق تقديم المساعدة الفنية والتطبيقية حول تبني ممارسات زراعية مستدامة وتحسين سبل عيشهم.

### 6.3. في مجال إدارة المياه:

قامت الجزائر في هذا القطاع بإنشاء العديد من السدود ومشاريع نقل المياه نذكر منها:

- كان أكبر مشروع إستراتيجي تبنته الجزائر في مجال تخزين المياه هو سد بني هارون، والذي يوفر المياه الصالحة للشرب لخمس ولايات وهي قسنطينة، جيجل، باتنة، أم البواقي وخنشلة، ويسمح بسقي أكثر من 400 ألف هكتار موزعة على سهول أهمها سهل باتنة وسهل الرمييلة.
- مشروع النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست: وأهم الإنجازات مشروع عين صالح/ تمنراست يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كيلومتر، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب دون انقطاع 24/24 لأكثر من 90 ألف شخص.
- رفع قدرة البلاد في حشد الموارد المائية السطحية إلى أكثر من 9 مليارات متر مكعب بفضل إنجاز 85 سدا إلى جانب إنجاز 11 محطة لتحلية مياه البحر بقدرة 2 مليون متر مكعب في اليوم (التيجاني وعجيلة، 2019: 147).
- وضع مخطط وطني للمياه إلى أفق 2030 تهدف إلى ضمان وفرة الموارد المائية مع الحرص على استغلاله بطريقة عقلانية ورشيده لضمان ديمومتها.

### 6.4. في مجال النقل المستدام:

اتخذت الجزائر خطوات لتعزيز النقل المستدام، بما في ذلك تطوير أنظمة النقل العام والترويج للسيارات الكهربائية. تستثمر الدولة أيضا في تطوير البنية التحتية للنقل المستدام، مثل ممرات الدراجات وممرات المشاة، لتشجيع استخدام وسائل النقل النشطة، ومن بين الجهود التي تقوم بها الدولة:

- وسائل النقل العام: تعمل الجزائر على تحسين وسائل النقل العام من خلال توسيع استخدام المركبات الكهربائية والهجينة، وتعزيز استخدام وسائل النقل العام.
- النقل غير الآلي: تعمل الجزائر على تشجيع استخدام وسائل النقل غير الآلية، مثل ركوب الدراجات والمشى، كوسيلة للحد من التأثير البيئي للنقل، وتعزيز المجتمعات الصحية عن طريق تحسين البنية التحتية للنقل.
- دعم استخدام أنواع الوقود البديلة، مثل الوقود الحيوي، كوسيلة للحد من استخدام الوقود الأحفوري في النقل، وكجزء من جهودها لتعزيز النقل المستدام.

ومع ذلك، تواجه الجزائر بعض التحديات في تطبيق الاقتصاد الأخضر؛ مثل نقص التمويل والتكنولوجيا والخبرة الفنية والوعي البيئي. لذلك، يتطلب تعزيز الجهود والتعاون بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

## 7. نتائج وتوصيات

من بين النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذه الورقة البحثية ما يلي:

- تعدّ الجزائر حديثة العهد بالتنمية المستدامة والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، مما يستلزم عليها الانتقال التدريجي نحوه؛
- تسعى الجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية إلى السير قدماً نحو تحقيق اقتصاد أخضر يدعم إستراتيجيتها نحو تنمية مستدامة شاملة اقتصادياً

المشاريع البيئية والمستدامة، وتشجيع الابتكار في هذا المجال. مركز التحكم في التلوث: وهو مركز مختص في رصد وتقييم التلوث البيئي واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منه.

- وزارة البيئة والطاقة المتجددة: وهي الجهة المسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات البيئية في الجزائر، وتنسيق الجهود المبذولة في هذا المجال.
- مؤسسة تطوير المناطق الصناعية: وتهدف المؤسسة إلى تحسين البنية التحتية الصناعية، وتطوير المناطق الصناعية، وزيادة الاستثمارات الخاصة والعامّة في هذا المجال.
- المعهد الوطني للدراسات والبحوث الزراعية: ويهتم المعهد بالبحث في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية، ويعمل على تطوير التقنيات الزراعية وتعزيز الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات الزراعية.
- الهيئة الوطنية للتطهير والصرف الصحي: وتعمل الهيئة على تحسين البنية التحتية الهيدرولوجية، وتطوير نظام الصرف الصحي وإدارة المخلفات.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: وتعمل الوزارة على تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، وتشجيع السياحة المستدامة، وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للبلاد.
- المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية: ويعمل المجلس على تطوير البحث العلمي في مختلف المجالات التقنية والتطبيقية، وتحفيز الابتكار وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

وتعدّ هذه المؤسسات جزءاً من الجهود الشاملة التي تبذلها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وتساعد في تحسين جودة الحياة للمواطنين والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية في البلاد وإيجاد وظائف خضراء.

## 6. جهود الدولة في الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

تتمثل جهود الدولة في الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة في تجسيد وبرمجة العديد من المشاريع الصديقة للبيئة وتتمثل في:

### 6.1. في مجال الطاقات المتجددة:

تندرج هذه المشاريع في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة إنتاج 40% من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية في أفق 2030، ويحتل عامل البيئة مكانة مهمة في هذه المشاريع، فقد تم تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>) بحوالي 33000 طن/سنة مقارنةً مع محطات الطاقة التقليدية حسب تقارير وزارة الطاقة. وتعتمد كلها على الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتتمثل أهم المشاريع المنجزة في:

- إنجاز المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل: وهو أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية-الغاز)، تقع في حاسي الرمل في صحراء الجزائر، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، تبلغ طاقتها الإنتاجية إلى 150 ميجاواط، منها منتوجا عن طريق الغاز و30 ميجاواط منتوجا من الطاقة الشمسية. (بديار وبكري، 2019: 315).
- إنجاز محطات الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير في كل من إليزي، تمنراست وتندوف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 25 ميجاواط لتزويد السكان وتطوير الفلاحة، واستخراج المياه الجوفية.
- مشروع تزويد 16 قرية بالطاقة الشمسية في مناطق الجنوب والهضاب العليا بطاقة إنتاجية تقدر بـ 05 ميجاواط.
- مزرعة الرياح خنشلة بالاعتماد على طاقة الرياح بطاقة إنتاجية تقدر بـ 20 ميجاواط.
- مزرعة الرياح كبريتان بأدرار بطاقة إنتاجية تقدر بـ 10 ميجاواط.
- وضع برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية إلى أفق 2030، وتوسيع مجالات تطبيقها وإدخال فروع الكتلة الحيوية الناتجة عن استعادة النفايات والطاقة الحرارية الجوفية (التيجاني وعجيلة، 2019: 146).

### 6.2. في مجال الزراعة الخضراء:

الزراعة الخضراء هي نهج للزراعة المستدامة تسعى إلى تعزيز الجدوى

(4)2، 19-31.

واجتماعياً وبيئياً.

تيجاني، خدوج وعجيلة، محمد. (2019). واقع وأفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر. في *الملتقى الدولي للاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية واعدة للدول النامية*. متوفر بموقع: <http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/4811> (2023/06/28).

ديب، ريدة ومهنا، سليمان. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، قسم التخطيط*. جامعة دمشق، 25، (1)، 487-520. فرطاس، فتيحة. (2021). التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر الإنجازات وأهم التحديات. *مجلة الاقتصاد الجديد*. (3)، 12، 57-76.

Abul-Nasr, M. and Yasmine, M.M. (2017). *Altanmiat Almstadamat Mathumuha - Abeaduha Wamuashiratuha 'Sustainable Development Concept - Dimensions and Indicators'*. Cairo, Egypt: The Arab Group for Training and Publishing. [in Arabic]

Bedyar, A. and Bakriti, L. (2019). Dawr alaiqtisad al'akhdar fi tafel altanmiat almstadamat fi aljazayir "The role of the green economy in activating sustainable development in algeria". *Horizons Journal for Research and Studies*, Illizi University Center, 2(4), 19-31. [in Arabic]

Bramwell, B., Lane, B., McCabe, S., Mosedale, J. and Scarles, C. (2011). Research perspectives on sustainable tourism. *Journal of Sustainable Tourism*, 19(2), 157-60.

Dib, R. and Muhanna, S. (2009). Altakhtit min 'ajl altanmiat almstadama 'Planning for sustainable development'. *Damascus University Journal of Engineering Sciences, Department of Planning*. Damascus University, 25(1), 487-520. [in Arabic]

European Environment Agency. (2018). *Circular Economy in Europe: Developing the Knowledge base*. Available at: <https://www.eea.europa.eu/publications/circular-economy-in-europe> (accessed on 10/01/2023).

Farsari, Y. and Prastacos, P. (2013). Sustainable tourism indicators and destination management. *An International Multidisciplinary Journal of Tourism*, 8(1), 155-70.

Fartas, F. (2021). Altawajuh nahw alaiqtisad al'akhdar fi 'iitar tahqiq 'ahdaf altanmiat almstadamat fi aljazayir al'ijnjazat wa'ahamu altahadiyat 'Orientation towards a green economy within the framework of achieving the goals of sustainable development in Algeria the achievements and the most important challenges'. *Journal of New Economics*, 12(3), 57-76. [in Arabic]

Gössling, S. Hall, C. and Scott, D. (2015). *Tourism and Water*. Bristol, Blue Ridge Summit: Channel View Publications. Available at: <https://www.degruyter.com/document/doi/10.21832/9781845415006/html> (accessed on 15/02/2023).

International Labour Organization. (2017). *Green Jobs: Towards Decent Work in A Sustainable, Low-Carbon World*. Available at: [www.ilo.org/wcms\\_158727.pdf](http://www.ilo.org/wcms_158727.pdf) (ilo.org) (accessed on 20/01/2023).

OECD. (2020). *The Green Economy, "Organization for Economic Co-operation and Development*. Available at: <https://worldgreeneconomy.org/> (accessed on 15/01/2023).

Tijani, K and Ajila, M. (2019). *Waqie Wafaq Alaiqtisad Al'akhdar Fi Aljazayir 'The Reality and Prospects of The Green Economy in Algeria'*. Available at: <http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/4811>. (accessed on 28/26/2023). [in Arabic]

UNEP. (2011). *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*. Available at: <https://sdgs.un.org/publications/unep-2011-towards-green-economy-pathways-sustainable-development-and-poverty-eradication> (accessed on 14/02/2023).

United Nations Environment Programme. (2017). *Waste Management Outlook for Mountain Regions: Sources and Solutions*. Available at: <https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/22764> (accessed on 10/01/2023).

United Nations Environment Programme. (2011). *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*. Available at: <https://www.unep.org/resources/report/towards-green-economy-pathways-sustainable-development-and-poverty-eradication> (accessed on 10/01/2023).

WCED (1987). *Our Common Future: World Commission on Environment and Development*. Available at: <https://digitallibrary.un.org/record/139811> (accessed on 10/01/2023).

- يُسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة على عكس الاقتصاد التقليدي، فهو نظام قائم على المحافظة على النظام البيئي بشكل عام؛
- يؤدي الاقتصاد الأخضر دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة وعلى إحداث التغيير في جميع القطاعات الاقتصادية؛
- لا يزال مجهود الدولة في تطوير الطاقات البديلة غير كافٍ مما يستدعي التسريع في سياسة الانتقال الطاقوي؛
- لا تزال الجزائر تسجل تأخراً كبيراً في العديد من قطاعات الاقتصاد الأخضر (الطاقات المتجددة، تسيير المياه والنفايات...) مقارنة مع ما تمتلكه من مقومات اقتصادية كبيرة.

أما عن التوصيات فتتمثل فيما يلي:

- تبني الاقتصاد الأخضر كأولوية في جدول أعمال الحكومة الجزائرية، وتحقيق تغير تدريجي في الاقتصاد القائم، بحيث يتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر، وذلك بتبني إستراتيجية متكاملة.
- ضرورة اعتماد إستراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر لها أهداف محددة، مع التركيز بشكل خاص على الوظائف الخضراء والابتكار.
- تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، بالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة والاستثمارات الخضراء، والطاقات المتجددة، لما لذلك من أثر في خفض التكاليف، والدخول في أسواق جديدة معتمدة على الإنتاج النظيف.
- إدخال مفاهيم الاقتصاد الأخضر ضمن المنهاج التعليمية لغرس القيم التي ينادي بها الاقتصاد الأخضر لدى الناشئة.

من خلال هذه الورقة نستنتج أن الاقتصاد الأخضر من بين الحلول البديلة للتنمية التي يمكن أن تعتمد عليها دول العالم، ومن بينها الجزائر كغيرها من دول العالم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالابتعاد في تنمية اقتصادها على الطاقة الأحفورية، وتبني الاقتصاد الأخضر من خلال البرامج والمشاريع والإستراتيجيات التنموية التي تشجع مختلف قطاعاته من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. فمن خلال جهود الدولة لنمسا رغبتها في الالتحاق بركب الدول السابفة إلى هذا النهج الصديق للبيئة إلا أنها تبقى مرهونة بتحديات كبيرة عليها تجاوزها ببذل المزيد من الجهود والإصلاحات للوصول إلى غايتها المنشودة ألا وهي التنمية المستدامة.

إذاً فالاقتصاد الأخضر يشكل فرصةً إنمائيةً ثمينة للجزائر وحلاً لتحقيق تنمية مستدامة على كل الأصعدة؛ لكونه يتخطى مراحل مطولة ليصل إلى تطبيق التكنولوجيا المتقدمة، وبحقق الأمن الغذائي، ويضمن إمدادات نظيفة من المياه والمسكن ومرافق الصحة العامة.

## نبذة عن المؤلف

هوارى سعاد

قسم العلوم الجغرافية والطبوغرافيا، مخبر التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الأخوة المنوري قسنطينة 1، قسنطينة، الجزائر، 0021359579656. [hauuari.souad@umc.edu.dz](mailto:hauuari.souad@umc.edu.dz)

أ. هوارى، جزائرية، أستاذ مساعد في التهيئة الحضرية والتخطيط، حاصلة على ماجستير من جامعة قسنطينة 1 في الجزائر، رئيسة قسم ليسانس تهيئة عمرانية في كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية. شاركت في العديد من المنتديات الدولية والوطنية حول الاستثمار في التراث والمدن القديمة، والتنمية المستدامة. لها منشورات وطنية ودولية في مجال الديناميكية الحضرية والأشكال الحضرية، وتقييم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية. مجالات اهتمامها الأساسية هي الجغرافيا التطبيقية، الجيوماتيكا، التنمية المستدامة وطرق تقييمها والسياحة. حالياً تقوم بإعداد دكتوراه علوم اختصاص تهيئة حضرية حول التنمية المستدامة في التجمعات الحضرية في ولاية قسنطينة.

## المراجع

أبو النصر، مدحت وإسمين، مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها ومؤشراتها*. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بديار، أمينة وكريتي، لخضر. (2019). دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي*.